﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلۡحُوتِ إِذۡ نَادَىٰ وَهُوَ مَكۡظُومٞ ۝٤٨ لَّوۡلَآ أَن تَدَارَكَهُۥ نِعۡمَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ لَنُبِذَ بِٱلۡعَرَآءِ وَهُوَ مَذۡمُومٞ ۝٤٩ فَٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَجَعَلَهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝٥٠﴾ [القلم: 48 - 50]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لِما قبلَها:

الأمـرُ بالصَّبرِ والثَّباتِ بعدَ الانتصارِ للحقِّ بالآيات

لمّا أبطلَ اللّهُ تعالى أسبابَ التَّكذيبِ ومنشأ عدمِ التَّصديق، ورَدَّ على الكافرينَ، وانتصرَ للمُسلمينَ؛ ناسَبَ أنْ يعقبَ ذلك الانتصارَ الأمرُ لنبيِّه الكريم ﷺ بالصَّبر عليهم وعلى تكذيبِهم وظُلمِهم، وألّا يَهجُرَهم، ويُفارقَهم من دونِ أمرٍ إلهيٍّ، وإلّا كان حالُهُ حالَ أخيهِ صاحبِ الحوت الَّذي افتقرَ لرَحمةِ ربِّه، فأدركَتْهُ العنايةُ بالتَّنجية، قال ابنُ عاشور: "تَفْريعٌ عَلَى ما تَقَدَّمَ مِنْ إبْطالِ مَزاعِمِ المُشْرِكينَ ومَطاعِنِهِم في القُرْآنِ والرَّسولِ ﷺ، وذَلِكَ أنَّ شِدَّتَهُ عَلَى نَفْسِ النَّبيِّ ﷺ، مِنْ شَأْنِها أنْ تُدْخِلَ عليه يَأْسًا مِنْ حُصولِ رَغْبَتِهِ ونَجاحِ سَعْيِهِ، فَفَرَّعَ عَلَيْهِ تَثْبيتَهُ، وحَثَّهُ على المُصابَرَةِ، واستِمْرارَهُ على الهَدْيِ، وتَعْريفَهُ بِأنَّ ذَلِكَ التَّثْبيتَ يَرْفَعُ دَرَجَتَهُ في مَقامِ الرِّسالَةِ؛ ليَكونَ مِنْ أولي العَزْمِ، فَذَكَّرَهُ بِمَثَلِ يونُسَ عليه السلام؛ تَذْكيرًا مُرادًا بِهِ التَّحْذير"[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱلۡحُوتِ﴾: (حوت) أصلٌ صحيحٌ، وهو منَ الاضطرابِ والرَّوغان، فالحوت: العظيمُ منَ السَّمَك، وهو مُضطربٌ أبدًا غيرُ مُستقرٍّ[2]، والحوتُ: السَّمكة، والجمعُ الحيتان، وحاتَ الطّائرُ على الشَّيء يحوتُ، أي: حامَ حولَهُ، وحاوتَني فلانٌ؛ إذا راوغَكَ[3]، فهو

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 104.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حوت).
(3) الجوهريّ، الصّحاح: (حوت).

الرَّوغانُ، ولمّا كان السَّمك يتحرَّك، ويَجري، ويَميل في الماءِ، يُريدُ صيدًا وغِذاءً، ويَحتالُ في تحصيلِهِ دائمًا، سُمّيَ بذلك[1]، والمرادُ به في الآية: السَّمكةُ العَظيمة.

2) ﴿مَكۡظُومٌ﴾: (كظم) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على مَعنًى واحد، وهو الإمساكُ والجمعُ للشَّيءِ، مِن ذلك اجتراعُ الغَيظ والإمساكُ عن إبدائِهِ، وكأنَّهُ يَجمَعُهُ الكاظِمُ في جَوفِهِ[2]، وكظَمْتُ الغيظَ كَظْمًا (من بابِ ضرَبَ) وكُظومًا: أمسكتَ على ما في نفسِكَ منهُ على صَفْحٍ أوْ غَيظ[3]، فهو ضَبطُ شيءٍ وحبسُهُ في الباطنِ عن أن يَبدوَ، كالحُزن والغَمِّ والغَيظِ والابتلاءِ[4]، وأمّا اسمُ المفعول منها، وهو (المكظوم)؛ فهو مَن يُضبَطُ، ويُحبَسُ في باطنٍ حتّى لا يَبدوَ، والمرادُ به في الآية: المَحبوسُ في بَطْنِ الحوت الممنوعُ عنِ الخُروجِ.

3) ﴿بِٱلۡعَرَآءِ﴾: (عري) يدلُّ على خُلوٍّ ومُفارقةٍ، من ذلك العُريانُ، يقالُ منه: قد عَرِيَ منَ الشَّيءِ يَعرَى، وجمعُ عارٍ: عُراة[5]، والعَراءُ: المَكانُ المُتَّسِعُ الَّذي لا سُترةَ بهِ[6]، والمرادُ به في الآية: المكانُ الَّذي لا سترةَ فيهِ مِن جدارٍ أوْ سَقفٍ أوْ شَجَرٍ.

4) ﴿مَذۡمُومٌ﴾: (ذمم) أصلٌ واحدٌ يدلُّ كلُّهُ على خلافِ الحَمْدِ، يقالُ: ذَمَمْتُ فلانًا أذُمُّهُ، فهو ذَميمٌ ومَذموم؛ إذا كانَ غيرَ حَميد[7]، وذممتُهُ أذُمُّهُ ذَمًّا: خلافُ مَدَحْتُهُ، فهو ذَميمٌ ومَذموم، أي: غيرُ مَحمود[8]، فهو ما يُقابِلُ الحمدَ والمَدح، وهو مرتبةٌ شديدةٌ من اللَّوم، يقالُ: ذَمَّهُ يَذُمُّهُ ذَمًّا ومَذمَّةً، فهو ذامٌّ وذَمّامٌ، والصِّفة منه ذَمَّ وذَميم[9]، والمرادُ به في الآية: مَلومٌ على أعمالِهِ، بعيدٌ مِن رَحمةِ ربِّه.

5) ﴿فَٱجۡتَبَٰهُ﴾: (جبي) أصلٌ واحدٌ يدلُّ على جَمْعِ الشَّيءِ والتَّجمُّع[10]، وجَبَيتُ الماءَ في الحَوض وجَبَوتُهُ: جَمَعْتُهُ، والجابية: الحَوضُ الَّذي يُجبَى فيه الماءُ للإبلِ[11]، وجَبيتُ

(1) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 2/ 284.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (كظم).
(3) الفيوميّ، المصباح المنير: (كظم).
(4) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 10/ 62.
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عري).
(6) الفيوميّ، المصباح المنير: (عري).
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ذمم).
(8) الفيوميّ، المصباح المنير: (ذمم).
(9) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 3/ 316.
(10) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (جبي).
(11) الصّحاح، الجوهريّ: (جبي).

المال والخَراج أُجبيهِ جِباية: جَمَعتُهُ[1]، فهو الجمعُ بقيدِ الانتخابِ والاستخراج، وأمّا الاجتباءُ؛ فمعناهُ الجَبْيُ باضافةِ خصوصيَّةِ الصّيغة، فإنَّها تدلُّ على الدِّقَّة والامتيازِ الخاصِّ والاختيار[2]، وهو المُرادُ بهِ في الآيةِ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

الـصَّـبرُ على الكافرين طاعةٌ لربِّ العالَمين

أي: فاصبرْ يا محمَّد لحُكمِ ربِّك بإمهالِهم وتأخيرِ نُصرتِك عليهِم، معَ ما تُعانيهِ منهُم مِن أذًى وكَرْبٍ، ولا يكُنْ حالُك كحالِ صاحبِ الحوت يونسَ ﷺ وقتَ ندائِهِ، ولا يوجدُ منك ما وُجِد منه منَ المُغاضَبة والدُّعاءِ على قومِهِ بالعذاب، فتُبتلَى بنحو بلائِه، فلولا أنْ تداركَتْهُ نعمةٌ من ربِّه - وهي توفيقُه للتَّوبة وقبولِها - لطُرِحَ من بطنِ الحوتِ بالأرضِ الخاليةِ من الأشجارِ وغَيرِها، مَذمومًا مُعاقبًا على ما صدرَ منه، ولكنْ أدركَتْهُ رحمةُ ربِّه، فَطُرِحَ سَقيمًا غيرَ مُبعَدٍ عن كلِّ خير، فتداركَهُ نعمةٌ من ربِّه، فاجتباه، واصطفاهُ، فَجَعَلَهُ مِنَ الكاملينَ في الصَّلاح[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

دلالةُ (الفاء) في ﴿فَٱصۡبِرۡ﴾:

الـصَّـبرُ للحُكم من واجباتِ أهلِ العِلْم

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بـ(الفاءِ) العاطفةِ، في قولِهِ تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾؛ للدَّلالة على التَّفريعِ عمّا قبلها والتَّسبُّب عنه، أوْ أنَّها (فاءُ الفصيحةِ) الدّالَّةُ على شرطٍ محذوفٍ؛ إذ أنكرَ المولى الكريمُ كلَّ الدَّعاوى والفروضَ المتصوَّرةَ والعِللَ الدّافعةَ للتَّكذيبِ بالقرآنِ والنَّبيِّ ﷺ، وانتصرَ للحقِّ وأوليائِهِ والصِّدق وأهلِه، فتفرَّعَ عليه، وتسبَّبَ عنه الصَّبرُ على الدَّعوة العظيمةِ وإيذاءِ الكافرينَ؛

(1) الفيوميّ، المصباح المنير: (جبي).
(2) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 2/ 48.
(3) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1545.

والاستمرار في عمليَّة التبليغ؛ لأنَّهم مع إيذائِهم لا يمتلكونَ أيَّ سببٍ مُقنعٍ للكُفران والإنكار سوى الغُرور والاستكبارِ، فلا بدَّ للمَولى العظيم من حكمةٍ في تأخيرِهم وإمهالِهم، أهمُّها تزوُّدُ أهلِ العِلْم بالصَّبر من أجلِ الله وأحكامِه، وهو من أعظَمِ الفَضائل.

دلالةُ فعلِ الأمرِ (اصبِر) مادَّةً وصيغةً:

إدامةُ الصَّبر مِن أعـظَـم أبـوابِ الشُّكر

عبَّر النَّظمُ الكريم بفعلِ (الصَّبر) أمرًا في قولِه تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾ الدّالِّ بمادَّتِه على التَّحمُّلِ للإيذاءِ والتَّكذيب، والاستمرارِ في شُؤون الدَّعوة والتَّبليغ؛ إذْ في الإمهالِ لهم حِكَمٌ لا تُحصى، وفي الاستمرارِ بدَعوتهم والصَّبر على إيذائِهم تربيةٌ للنَّفس وترويضٌ لها، قال الرّازيُّ: "﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾ وفيه وجهان؛ الأوَّلُ: فاصبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ في إمْهالِهِمْ وتَأْخيرِ نصْرَتِكَ عَلَيْهِم، والثّاني: فاصبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ في أنْ أوْجَبَ عَلَيْكَ التَّبْليغَ والوَحْيَ وأداءَ الرِّسالَةِ، وتَحَمُّلْ ما يَحْصُلُ بِسَبَبِ ذَلِكَ مِنَ الأذَى والمِحْنَةِ[1]، ولا مانعَ من إرادتِهما معًا؛ إذ كِلاهما حُكمٌ لله تعالى، وقد دلَّ بصيغتِه على الوجوبِ دونَ النَّدب والإباحة؛ لكنْ بمعنى الاستمرارِ على الصَّبر وإدامتِه وعدمِ قَطعِه؛ إذْ شأنُ النَّبيِّ ﷺ الصَّبرُ والتَّحمُّلُ، فيكونُ الأمرُ دالًّا على الاستمرارِ في الصَّبر والمُداومةِ عليه.

دلالةُ (اللّام) في ﴿لِحُكۡمِ﴾:

الـصَّبر الـواجب لأجـلِ أمـرِ الله الثابت

عبَّرَ النَّظم الكريم بـ(اللّام) في قولِه تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾؛ للدَّلالة على التَّعليلِ والغرض؛ إذِ الصَّبرُ المأمورُ بإدامتِه والاستمرار عليه يكونُ لأجلِ الله وقضيَّتِه وحُكمِه وأمرِه، فهذا هو الصَّبر الَّذي يُريده الله تعالى، ويأمُرُ به، كما تُفيدُ (اللامُ) أيضًا دلالةَ الاختصاصِ الَّتي تفرَّعت عنها الغَرضيَّةُ، بحيثُ يكونُ الصَّبرُ مختصًّا بالحُكم الإلهيِّ دون ما سِواه.

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 30/ 616.

دلالةُ المضاف (حُكْم):

الحُكمُ الإلهيُّ هو الأمرُ التَّشريعيُّ

اختلفَ المفسِّرون في تحديدِ دلالةِ (الحُكم)، في قولِه تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾، فمِنهم مَن جعلَهُ بالمعنى الكلّيِّ وهو القضاءُ الإلهيُّ، الَّذي قد قضاهُ في سابقِ علمِه[1]، ومِنهم مَن أرادَ تحديدَ خصوصِ ذلك القَضاءِ، فقيلَ: هو تأخيرُ عذابِ الكافرين وإمهالُهم، الدّالُّ عليه: ﴿سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ ۝٤٤ وَأُمۡلِي لَهُمۡۚ﴾[2]، أوْ هو الأمرُ بتبليغِ الرِّسالةِ وأدائِها، وهو ما نصَرَهُ ابنُ عاشور بقوله: "والمُرادُ بِحُكْمِ الرَّبِّ هُنا: أمْرُه، وهوَ ما حَمَّلَهُ إيّاهُ مِنَ الإرْسالِ والاضْطِلاعِ بأعْباءِ الدَّعْوَةِ، وهَذا الحُكْمُ هوَ المُسْتَقْرَأُ مِنْ آياتِ الأمْرِ بالدَّعْوَةِ، الَّتي أوَّلُها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ فَأَنذِرۡ ۝٢﴾ [المدثر: 1 - 2]، إلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلِرَبِّكَ فَٱصۡبِرۡ ۝٧﴾ [المدثر: 7]، فَهَذا هوَ الصَّبْرُ المَأْمورُ بِهِ في هَذِهِ الآيَةِ أيْضًا، ولا جَرَمَ أنَّ الصَّبْرَ لِذَلِكَ يَسْتَدْعي انْتِظارَ الوَعْدِ بالنَّصْرِ وعَدَمَ الضَّجَرِ مِن تَأخُّرِهِ إلَى أمَدِهِ المُقَدَّرِ في عِلْمِ اللّه"[3].

دلالةُ الإضافةِ في (حُكْمِ رَبِّك):

تعليلُ الأمرِ بالصَّبر بكونِهِ صادِرًا ممَّنْ لهُ الأمر

أضافَ النَّظمُ الكريم لفظَ (الحُكم) إلى لفظِ (الرَّبِّ)، في قولِه تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾؛ للدَّلالة على تعليلِ الأمرِ بالصَّبر على الحُكم؛ لأنَّه صادرٌ منَ الرَّبِّ، الدّالِّ بمادَّته على السِّيادة والقوَّة والتَّربية والسَّيطرة، ومَن كان هذا شأنُهُ فإنَّ حُكمه لا بدَّ من أن يكونَ نافذًا، وواجبُ المؤمن بالرُّبوبيَّة الصَّبرُ على ذلك الحُكم وعدمُ الضَّجَرِ أوِ الشُّعورِ بالعَجْزِ.

دلالةُ الإضافةِ في ﴿رَبِّكَ﴾:

تخفيفُ مَرارةِ الصَّبر بتأنيسِ قلبِ النَّبيِّ البَرِّ

أضافَ النَّظمُ الكريم لفظَ (الرَّبِّ) إلى ضميرِ المخاطَب المأمورِ بالصَّبر، في قولِه تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾؛ للدَّلالة على تأنيسِ

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 112.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 9/ 19.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 104.

قلبِهِ الشَّريف للصَّبرِ والتَّحمُّل؛ إذِ الإضافةُ تفيدُ تشريفَ المنسوبِ إليه الرَّبُّ الجليل بالرُّبوبيَّة، وفيه تعظيمٌ لقدرِ النَّبيِّ ﷺ ومكانتِهِ عندَ ربِّه ﷻ؛ إذِ الإضافةُ له تُفيد أنَّ الرَّبَّ الَّذي يتولَّى تربيتَه وتنميتَهُ لن يتركَهُ وحيدًا في طريقِ الدَّعوة، بل سيكونُ معه، ويُؤيِّدُه، وينصُرُه، وذلك مُؤنِسٌ للنَّبيِّ، ووعدٌ له بصنوفِ التَّأييد.

دلالةُ (الواوِ) في ﴿وَلَا﴾ والغرض منها:

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بـ(الواوِ) في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾؛ للدَّلالة على العطفِ والرَّبط بينَ الأمرِ بالصَّبر لحُكمِ الله وقضائِهِ، والنَّهي عن ثبوتِ الحالِ المُشابهة لحالِ يونُسَ عليه السلام، فكِلتا الجُملتين مُتفقتانِ في الإنشائيَّةِ لفظًا ومَعنًى، لكنَّهما مُختلفتان في خصوصِ الطَّلب؛ فالطَّلبُ الأوَّلُ أمريٌّ والطَّلبُ الثّاني نَهيٌ، وفي الجمعِ بينَهما دلالةٌ على التَّوكيد؛ إذِ الأمرُ بالشَّيء نهيٌ عن ضِدِّه، والنَّهيُ عن الشَّيء أمرٌ بضِدِّه، فالجمعُ بينهما يُؤكِّدُ الطَّلبَ، ويُقرِّره، وهو الصَّبرُ على الدَّعوة وعدمُ العجَلة والضَّجَرِ من المَدعوّينَ بحُجَّة التَّكذيب، قال الحنبليُّ: "ثمَّ أمرَ الله تعالى نبيَّهُ بالصَّبر لحُكمِهِ، وأنْ يَمضيَ لما أُمِرَ به من التَّبليغ، واحتمالِ الأذى والمشقَّة، ونُهيَ عن الضَّجَرِ والعَجَلة الَّتي وقعَ فيها"[1].

الأمرُ بالصَّبر والثَّبات، والنَّهيُ عنِ العَجلةِ قبلَ تحقيقِ المُرَاد

دلالةُ (لا) في ﴿وَلَا تَكُن﴾ والغرضُ منها:

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بـ(لا) في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾؛ للدَّلالة على النَّهي المُقابلِ للأمر، فكما أمرَ المَولى الكريم رسولَه ﷺ بالصَّبر على الدَّعوة والثَّباتِ في التَّبليغ، نَهاهُ عن الضَّجَر والعَجلة في تبليغِ الدَّعوةِ للمُخاطَبين بحُجَّةِ التَّكذيبِ وعدمِ اليَقين.

النَّهيُ عن العَجَلة والضَّجَر للوُصولِ إلى النَّصْرِ المُؤَزَّر

(1) الحنبليّ، فتح الرّحمن: 7/ 136.

دلالةُ الفعلِ النّاقص ﴿تَكُن﴾ والغرضُ منه:

عدمُ الاتِّصاف بحالةِ الضَّجَر على سبيلِ الثُّبوتِ المُستقَرِّ

أدخلَ النَّظمُ الكريم حرفَ النَّهي على الفعلِ المُضارع النّاقص، في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾؛ للدَّلالة على النَّهي عنِ الاتِّصاف بصفةِ يونس ﷺ، وهي العَجَلةُ والضَّجَرُ من التَّبليغ للمُكذِّبينَ على سبيلِ الثُّبوتِ والتَّمكُّن؛ إذِ الفعلُ النّاقصُ يُفيد دلالةَ الاتِّصاف بالخبرِ على سَبيلِ التَّمكُّنِ والاستقرارِ والوُجود.

دلالةُ (الكاف) في ﴿كَصَاحِبِ﴾:

النَّهيُ عنِ التَّشابُهِ الحالي لغرضِ الاتِّصاف بالمَعالي

عبَّرَ النَّظمُ بحرفِ الجرِّ (الكاف)، في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾؛ للدَّلالةِ على المُشابهةِ والمُماثلة، فالنَّهيُ مُتسلِّطٌ على المُشابهةِ بينَ الحالينِ في العَجلةِ والضَّجر من الدَّعوة؛ إذ وجْهُ الشَّبهِ هو العَجَلةُ والغضبُ[1]، والغرضُ من عدم الاتِّصافِ بصفتِه الوصولُ إلى المَعالي، وبلوغُ أعلى درجاتِ الشَّرف المتلألِئ.

دلالةُ الإضافةِ في (صاحبِ الحوت):

شُهرةُ المَعنى الإضافيِّ تدلُّ على إرادةِ المَعنى اللَّقبيِّ

أضافَ النَّظمُ الكريمُ لفظَ (صاحِب) إلى ﴿ٱلْحُوتِ﴾، في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾؛ للدَّلالة على التَّعيينِ والتَّخصيص؛ إذِ الصّاحبُ اكتسبَ تعريفًا بإضافتِه إلى المعرَّفِ بـ(أل)، والإضافةُ عهديَّةٌ في النَّبيِّ يونُس ﷺ، ثمَّ انتقلَ التَّركيبُ الإضافيُّ من التَّعيُّنِ الإضافيِّ إلى المعنى اللَّقبيِّ، فصار بتكوُّنِه الإضافيِّ دالًّا على عَلَمٍ ولقَبٍ مُعيَّن، وهو النَّبيُّ يونس ﷺ، قال ابنُ عاشور: "والصّاحِبُ: الَّذي يَصْحَبُ غَيْرَهُ، أي: يكونُ مَعَهُ في بَعْضِ الأحْوالِ أوْ في مُعْظَمِها، وإطلاقُهُ على (يونُسَ)؛ لِأنَّ الحوتَ التَقَمَهُ، ثُمَّ قَذَفَهُ، فَصارَ (صاحِبُ الحوتِ) لَقَبًا لَهُ؛ لِأنَّ تِلْكَ الحالَةَ مَعِيَّةٌ قَوِيَّةٌ"[2].

(1) الحنبليّ، فتح الرّحمن: 7/ 137.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 105.

نُكْتَةُ العُدولِ عن الاسمِ العَلَم إلى اللَّقَب:

التَّغايرُ الاستعماليُّ كاشفٌ عن التَّغايُرِ العلَميِّ واللَّقَبيِّ

عدلَ النَّظمُ الكريم عن الاسمِ العلَم (يونُس) إلى اللَّقَب (صاحبِ الحوت)، في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾؛ للدَّلالة بالوصفِ اللَّقبيِّ على ما حلَّ به؛ نتيجةَ التَّعجُّل في النُّصح، والضَّجَرِ من التَّبليغ، والهِجرةِ عن قومِهِ قبلَ الإذنِ لهُ بذلك، ولذا كان الأسلوبُ القرآنيُّ يذكرُ هذا النَّبيَّ الكريم باسمِهِ العلَم عند إرادةِ التَّكريمِ والتَّفخيم، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٩﴾﴾ [الصّافات: 139]، فإن أرادَ الإشارةَ إلى ما حلَّ به نتيجةَ العجَلة والضَّجَر؛ ذكرَهُ بالوصفِ اللَّقبيِّ، قال تعالى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [الأنبياء: 87].

دلالةُ الموقعِ الإعرابيِّ لـ﴿إِذْ﴾:

لا تَكُن مُناديًا مِن كَرْبِ الضَّجَرِ بلْ نادِ وقتَ السَّحَرِ

عبَّر النَّظمُ القرآنيُّ بـ﴿إِذْ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ﴾؛ للدَّلالة على الظَّرفِ الماضي؛ فالنَّهيُ مُسلَّطٌ على كونِ حالِ النَّبيِّ ﷺ مثلَ حالِ ذلك النَّبيِّ عليه السلام مُقيَّدًا بظرفٍ ماضٍ خُصِّص بالنِّداء وطَلَبِ الغَوثِ والإعانةِ بعدَ الوقوعِ في الكَربِ نتيجةَ التَّعجُّل والضَّجَر، فيكونُ الظَّرف منصوبًا على الحاليَّة مُتعلِّقًا بـ(الاستقرار) المحذوفِ وجوبًا، وليس ظرفًا للفعلِ ﴿تَكُن﴾[1]؛ إذ يَلزمُ منه نهيُ النَّبيِّ ﷺ أنْ يكونَ طالبًا للعَونِ مثلَ يونس عليه السلام وليس ذلك مُرادًا، بل المرادُ النَّهيُ عنِ الاتِّصاف بتلك الحالةِ الَّتي نادى فيها يونس، وهي حالةُ العَجَلة التي ألجأتْه إلى طلبِ الغوثِ والنُّصرة، فالعاملُ في ﴿إِذْ﴾ مَعنَى قَوْلِهِ: ﴿كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾، يُريدُ: (لا تَكُنْ كَصاحِبِ الحوتِ حالَ نِدائِهِ)، وذلك لأنَّهُ في ذَلِكَ الوَقْتِ كانَ مَكْظومًا، فَكَأنَّهُ قيلَ: (لا تَكُنْ مَكْظومًا، ولا يَكُنْ مِنْكَ ما يُلجِئُكَ

(1) الواحديّ، التّفسير البسيط: 22/ 119.

إلَى مِثْلِ نِدائِهِ)[1]، والحاصلُ: أنَّ النَّهيَ عن مُشابهةِ حالك بحالِهِ وقتَ ندائِه، وتلك الحالُ حالةُ ضجَرٍ ومُغاضبةٍ أوْ حالةُ استغاثةٍ بعدَ كربٍ وشدَّةٍ، وليس النَّهي عن المشابهةِ بالتَّضرُّعِ والإنابةِ فحسبُ.

دلالةُ الفعلِ الماضي ﴿نَادَىٰ﴾ صيغةً ومادَّةً:

مِن قاعِ الحوت والبَحْر نداءٌ بالاستغفارِ عمّا صدَرَ مِن أمْر

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالفعلِ الماضي ﴿نَادَىٰ﴾، في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ﴾؛ للدَّلالة على وقوعِ النِّداء في زمنٍ الماضي على سبيلِ التَّحقُّقِ والحصول، وأنَّ ذلك الواقعَ أمرٌ مقطوعٌ بهِ لا سبيلَ للرَّدِّ أوِ الشَّكِّ فيه، واختيرتْ مادَّةُ النِّداء دونَ (الدُّعاء)؛ لما في النِّداء من صوتٍ قويٍّ، بخلافِ الدُّعاء الَّذي قد يكونُ سرًّا لا جهرًا، وفي ذلك تصويرٌ لشِدَّة الحاجةِ وعظيم الافتقار حتَّى صارَ في قاعِ الحوتِ والبحرِ يُنادي بأعلى صوتِهِ مُستغيثًا طالبًا للعَونِ والإنقاذ.

دلالةُ (الواوِ) والغرضُ منها في ﴿وَهُوَ﴾:

بيانُ هَيئةِ المُنادي لتصويرِ دَرَجةِ الاحتياج

عبَّر النظمُ الكريم بـ(الواو) في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾؛ للدَّلالة على الحالِ، فيكونُ النِّداءُ مُتقيِّدًا بحالةِ الكَظْم والغيظِ والغمِّ والكربِ والحبسِ داخلَ الحوت والبَحر، وبذلك يتقيَّدُ نداؤُهُ بتلك الحالةِ الفَظيعة الَّتي يكون فيها العبدُ بأمسِّ الحاجة وأشدِّ الافتقار إلى النُّصرة والعَون، فالغرضُ من التَّقييدِ بيانُ حالِ يونسَ عليه السلام وقتَ النِّداء، وتقييدُ ندائه بتلك الحالة وذلك الوَضْع.

دلالةُ الجُملةِ الاسميَّة ﴿وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾:

تقييدُ النِّداء بالكَظْم موضِّحٌ لعِلَّةِ النَّهي عنِ المُشابهةِ في النَّظْم

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالجملةِ الاسميَّة في قولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾؛ للدَّلالة على الثَّبات؛ لأنَّ مَن كانَ في بطنِ الحوت لا يُرجى لهُ فِكاكٌ من ذلك الهَلاك، ففائدةُ التَّعبير بها بيانُ عظيم قُدرة الله تعالى على الإنقاذِ من أشدِّ حالات اليأسِ الَّتي لا يُتوقَّعُ فيها نَجاة، قالَ ابن عاشور: "وجيءَ بِهَذِهِ الحالِ جُمْلَةً اسميَّةً؛ لِدلالَتِها على

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 30/ 616، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 105.

الثَّباتِ، أي: هو في حَبْسٍ لا يُرْجَى لِمِثْلِهِ سَراحٌ، وهذا تَمْهيدٌ لِلامْتِنانِ عليه بِالنَّجاةِ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ الحَبْسِ"[1]، ووقعت الجملةُ الاسميَّةُ حالًا لتقييدِ حالةِ النِّداء، فيُتقيَّدُ بها النَّهيُ عن مُشابهةِ حالِ النَّبيِّ ﷺ لحالِ النَّبيِّ يونُس عليه السلام؛ إذ قيدُ القيدِ قيدٌ آخرُ موضِّحٌ لعِلَّةِ النَّهي عن المُشابهة، قال الهرريُّ: "والجملةُ حالٌ من فاعلِ ﴿نَادَىٰ﴾، وعليها يدورُ النَّهي؛ لأنَّها عبارةٌ عن الضَّجرة والمُغاضبة المذكورةِ صريحًا في قوله: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا﴾ [الأنبياء: 87] لا على النِّداء؛ فإنَّه أمرٌ مُستحسَنٌ، ولذلك لم يُذكَرِ المُنادى"[2].

دلالةُ ﴿مَكْظُومٌ﴾ مادَّةً وصيغةً:

أثرُ المَعنى اللُّغويِّ في الإسنادِ الحقيقيِّ والمَجازيِّ

عبَّر النَّظمُ الكريم بصيغةِ اسمِ المفعولِ ﴿مَكْظُومٌ﴾، في قولِهِ تعالى: ﴿إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾؛ إمّا للدَّلالةِ بمادَّتِه على المَحبوس؛ إذِ الكظْمُ هو الحبسُ للشَّيءِ عنِ الخُروج، فيقولونَ: يكظِمُ غيظَه، أي: يَحبِسُهُ، فـ: "المَكْظومُ: المَحْبوسُ المَسْدودُ عَلَيهِ، يُقالُ: كَظَمَ البابَ: أغْلَقَهُ، وكَظَمَ النَّهْرَ: إذا سَدَّهُ، والمعنى: نادَى في حالِ حَبْسِهِ في بَطْنِ الحوتِ[3]، وبناءً على هذا التَّفسيرِ فالصّيغةُ مستعملةٌ على سبيلِ الإسنادِ الحقيقيِّ، أوْ للدَّلالة على الغَيظ والحُزن والنَّدَم، فيكون مَعدولًا عن (كاظم) إلى ﴿مَكْظُومٌ﴾ تجوُّزًا للمُبالغة، حتّى إنَّه من شِدَّةِ صُدورِ الحُزن منه وقعَ عليه، فيكونُ في الإسناد مجازٌ عقليٌّ لعلاقةِ المفعوليَّة، كقولِهم: (سيلٌ مُفعَمٌ)، وهو فاعِمٌ، قال الهرريُّ: "﴿وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾، أي: غيظُهُ في صَدْرِهِ، وحقيقةُ الكَظْمِ: هو الغَيظُ والحُزنُ والنَّدَمُ، فحُمِلَ المَكظومُ عليه تجوُّزًا، وهو في الحقيقةِ: كاظِم"[4].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 105.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 112.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 105.
(4) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 5/ 354.

دلالةُ الفصلِ في جُملة ﴿لَّوْلَآ﴾:

بيانُ غايةِ التَّحذير بقَبولِ الرَّبِّ أوبةَ العبدِ الفَقير

فصلَ النَّظمُ الكريمُ قولَه تعالى: ﴿لَّوْلَآ أَن تَدَارَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ عمّا قبله؛ لأنَّه: "استِئْنافٌ بيانيٌّ ناشئٌ عَنْ مَضْمونِ النَّهْيِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ﴾ إلى آخره؛ لأنَّهُ يَتَضَمَّنُ التَّحْذيرَ مِنَ الوُقوعِ في كَرْبٍ مِنْ قَبيلِ كَرْبِ (يونُسَ)، ثُمَّ لا يَدْري كَيْفَ يَكونُ انفراجُهُ"[1]، فجاءَ بيانًا للسُّؤالِ المقدَّرِ عن كيفيَّةِ الانفراجِ ووقوعِهِ، وذلك بقَبول الرَّبِّ نداءَ العبدِ الفَقير وتضرُّعِهِ إليه.

معنى ﴿لَّوْلَآ﴾ والغرضُ منها:

انتفاءُ النَّبذِ بالعَراء لوُجودِ التَّوبةِ والدُّعاء

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالحرفِ ﴿لَّوْلَآ﴾، في قولِهِ تعالى: ﴿لَّوْلَآ أَن تَدَارَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾؛ للدَّلالةِ على امتناعِ الجوابِ لوُجودِ الشَّرط، فقدِ امتنعَ النَّبذُ بالعَراء حالةَ كونِهِ مَذمومًا لوجودِ النِّعمة التي تداركَتْه، وأنقذَتْهُ من مِحنتِهِ، وفائدةُ التَّعبيرِ بها بيانُ كرامةِ التَّسبيح لله تعالى، والنِّداءُ بالثَّناءِ عليه عندما تَدْلَهِمُّ الظُّروفُ، وتتغيَّرُ الأحوال.

دلالةُ ﴿أَن﴾ والغرضُ منها، وفائدة التَّعبير بالمصدر:

التَّوكيدُ والقَطْعُ بالحُصول يَدُلّانِ على تعظيمِ ذلك الرَّسول

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بـ﴿أَن﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿لَّوْلَآ أَن تَدَارَكَهُۥ نِعْمَةٌ﴾؛ إمّا للدَّلالةِ على التَّوكيدِ؛ لكونِها مخفَّفةً منَ الثَّقيلة، واسْمُها ضَميرُ شَأْنٍ مَحْذوفٌ، وجُمْلَةُ ﴿تَدَارَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ خَبَرُها[2]، فيكونُ توكيدًا لحُكم الخبر؛ ردًّا على مَن يَشُكُّ بحُصولِ تلك النِّعمةِ الرَّبّانيَّةِ له، وإمّا للدَّلالة على المصدريَّة؛ لكونِها سابكةً مع مدخولِها مَصدرًا مؤوَّلًا، والتَّقديرُ: (ولولا تداركُ نعمةٍ من ربِّه حاصلٌ)[3]، وفائدةُ التَّعبيرِ بالمصدرِ المُؤوَّل دون الصَّريحِ إفادةُ الوقوعِ على سبيل القطعِ بالحُصول؛ لكونِ الفعل ماضيًا.

---

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 105، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 9/ 19.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 105.

(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 113.

دلالةُ التَّنكيرِ في ﴿نِعۡمَةُ﴾:

التَّنجيةُ من الهَلاكِ التّامِّ نعمةٌ تليقُ بذي الجَلالِ والإكرام

عبَّر النَّظمُ الكريم بلفظِ ﴿نِعۡمَةُ﴾ منكَّرةً، في قولِه تعالى: ﴿لَّوۡلَآ أَن تَدَارَكَهُۥ نِعۡمَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾؛ للدَّلالة على التَّعظيمِ والتَّفخيم لشأنِ تلك النِّعمة التي أدركَتْهُ؛ إذ كان في ظُلماتِ البَحر داخلَ جَوفِ الحوت، قال ابنُ عاشور: "وَتَنْكيرُ ﴿نِعۡمَةٞ﴾ لِلتَّعْظيمِ؛ لِأَنَّها نِعْمَةٌ مُضاعَفَةٌ مُكَرَّرَةٌ"[1].

دلالةُ (النِّعمة) بينَ المعنى المصدريِّ واسمِ المَفعول:

إنعامُ الجَليل لا يَسَعُهُ إدراكُ العبدِ الضَّئيل

يحتملُ لفظُ ﴿نِعۡمَةُ﴾ في قولِه تعالى: ﴿لَّوۡلَآ أَن تَدَارَكَهُۥ نِعۡمَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ أنْ يكون مصدرًا بمعنى الإنعام والإكرام، فيُفيد أنَّ عينَ الإنعام وحقيقتَه قد أدركاهُ، ويحتمل أنْ تكون بمعنى اسم المفعول، أي: المُنعَم به، وهو الشَّيء الذي وقعَ عليه، فيصدقُ بنعمةِ التَّنجية من بطنِ الحوت، كما يصدُقُ بنعمةِ التَّوبةِ والتَّوفيقِ للإنابة، قال الرّازيُّ: "المُرادُ مِنْ تِلْكَ (النِّعْمَةِ) هوَ أنَّهُ تعالى أنْعَمَ عليه بِالتَّوْفيقِ لِلتَّوْبَةِ، وهذا يَدُلُّ على أنَّهُ لا يَتِمُّ شَيْءٌ مِنَ الصّالِحاتِ والطّاعاتِ إلّا بِتَوْفيقِهِ وهِدايَتِه"[2].

دلالةُ الاستعارةِ المكنيَّةِ في ﴿تَدَارَكَهُۥ نِعۡمَةٞ﴾:

لَحاقُ النِّعمة بإدراكِ صاحِبِ الغُمَّة

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالاستعارةِ المَكنيَّة في قولِه تعالى: ﴿لَّوۡلَآ أَن تَدَارَكَهُۥ نِعۡمَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾؛ إذ شَبَّهَ النِّعمةَ بشيءٍ يُحاوِلُ الإدراكَ واللَّحاقَ بـ(يونسَ) ﷺ، ثمَّ حذفَهُ، وأبقى من خواصِّه ولوازمِه فعلَ (التَّدارُك)، وأسندَهُ إلى (النِّعمة) تخييلًا، والغرضُ من الاستعارةِ إظهارُ النِّعمة الرّبّانيَّة، وهي تلحَقُ يونسَ ﷺ مسرعةً؛ لتُنجدَهُ ممّا هو فيه مِن كَربٍ عظيم، وتحاولُ الوصولَ إليه، وقد بلغَ منه الجهدُ كلَّ مَبلَغٍ.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 107.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 30/ 617.

دلالةُ الجارِّ والمجرور ﴿مِّن رَّبِّهِۦ﴾:

تحديدُ مصدَرِ النِّعمة كاشِفٌ عن جليلِ المِنَّة

نعتَ النَّظمُ الكريم النَّكرةَ بشِبه الجملة، في قولِه تعالى: ﴿لَّوْلَآ أَن تَدَارَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾، أي: (كائنةٌ مِن ربِّه)؛ للدَّلالة على التَّقييدِ والتَّخصيص وتحديدِ المَصدر؛ إذ ﴿مِّن﴾ دالَّةٌ على أنَّ تلك النِّعمة تبتدئُ الصُّدورَ من اللّه تعالى؛ لتصلَ إلى يونُس ﷺ، واقتصَرَ النَّظمُ على ذِكرِ مَنبعِ صُدورِ النِّعمة دونَ ذِكرِ نِهايتها؛ لأنَّ الغرضَ بيانُ تعظيمِها وتشريفِها بكونها مقضيَّةً من ذي الجَلال والإكرام، وقال البقاعيُّ في بيانِ فائدةِ النَّعت: "أي: مِن ربِّه الَّذي أرسلَهُ وأحسنَ إليه بإرسالِه وتهذيبِه للرِّسالة والتَّوبةِ عليه والرَّحمة له"[1].

دلالةُ (اللّام) في ﴿لَنُبِذَ﴾:

دلالةُ الرَّبطِ والتَّوكيدِ بينَ الامتناعِ والوُجود الوَثيق

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بـ(اللّام) في قولِه تعالى: ﴿لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ﴾؛ للدَّلالة على جوابِ الشَّرط؛ إذ تقعُ (اللامُ) في الجواب دالَّةً على تأكيدِ امتناعِ الجوابِ بوُجودِ الشَّرط، وبذلك يتحقَّقُ المعنى، ويتأكَّدُ.

دلالةُ الفعلِ المبنيِّ للمفعول (نُبِذَ) مادَّةً وصيغةً:

عدمُ إدراكِ النِّعمة يُؤدّي إلى النَّبذ معَ المَذَمَّة

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالفعلِ الماضي المبنيِّ للمفعول (نُبِذَ)، في قوله تعالى: ﴿لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ﴾؛ للدَّلالة بمادَّتِه على الطَّرح والتَّرك طَرْحًا فيه شيءٌ من التَّرفُّع والتَّنزُّهِ عن المنبوذِ معَ استنقاصٍ له، ويدلُّ بصيغته على الاهتمامِ بالحدث دونَ التَّركيز على فاعلِه، سواءٌ كان الحوتَ أوِ البحرَ، لكنْ على الاحتمالِ الأوَّلِ يكونُ الإسنادُ حقيقيًّا، وعلى الثّاني يكونُ مَجازًا عقليًّا؛ والعالَمُ بأسرِه خاضِعٌ للأمرِ الإلهيِّ، ومقصد الخطابِ بيانُ أثرِ النِّعمة ووجودِها على امتناعِ وقوعِ الجواب، وذلك يتحقَّقُ بجعلِ الحدث مِحورًا رَئيسًا دون الاهتمامِ بذِكر الفاعل؛ ليكونَ درسًا لعدمِ العَجلة في الدَّعوة وتركِ الصَّبر عند التَّبليغِ لها.

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 332.

سرُّ التَّعدية بـ(الباءِ) في ﴿بِٱلْعَرَآءِ﴾:

أفادتِ (الباءُ) ملاصقةً قويَّة بينَ المَنبوذ والعَراء لتصويرِ حالِه الضَّعيفةِ

عدّى النَّظمُ الكريم فعلَ (النَّبذ) بـ(الباءِ)، في قولِه تعالى: ﴿لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ﴾؛ للدَّلالة على التَّعديةِ إلى المكان، فيُفيدُ أنَّ الحوتَ أوِ البحرَ طرحَهُ على أرضِه، واجتازَه بالرُّجوعِ إلى مَكمنِه، ولذا لم يُعَدِّهِ بالحرف (في)؛ لما يدلُّ عليه منَ الهويِ للمَطروح داخلَ المكانِ فحسب، أوْ بـ(على) لما فيها من استعلاءٍ فقط، وأمّا (الباءُ)؛ فإنَّها تدلُّ على أنَّ النّابذ ألقاهُ على الأرض، وعادَ إلى مكانِه؛ لما فيها مِن مَعنى الاجتيازِ للشَّيءِ المَنبوذ، وقد أفادتِ (الباءُ) ملاصقةً قويَّة بينَ المَنبوذ والعَراء؛ لتصويرِ حالِه الضَّعيفةِ بعدَ خُروجه من الحوتِ.

دلالةُ التَّعريف بـ(أل) في لفظ ﴿بِٱلْعَرَآءِ﴾:

الخروجُ منَ الحوت للتَّركِ في أرضٍ بلا حُقوق

عرَّفَ النَّظمُ الكريم لفظَ ﴿بِٱلْعَرَآءِ﴾ بـ(أل) في قولِه تعالى: ﴿لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ﴾؛ للدَّلالة على العهدِ الذِّهنيِّ المُتحقَّق في بعضٍ مبهمٍ، وذلك البعضُ هو أرضٌ فضاءٌ لا نباتَ فيها ولا بناء، وتلك أعلى درجاتِ النَّبذ الاستنقاصيِّ؛ وذلك لحاجةِ الخارج مِن في الحوت إلى أرضٍ مَعمورةٍ تحميهِ أوْ نباتٍ من لهيبِ الشَّمسِ يقيه، وجوَّز الرّازيُّ أن يكونَ (العراءُ) هو أرضَ القيامة، فقال: "لَوْلا هَذِهِ النِّعْمَةُ؛ لَبَقِيَ في بَطْنِ الحوتِ إلى يَوْمِ القيامَةِ، ثُمَّ نُبِذَ بِعَراءِ القيامَةِ مَذْمومًا، ويَدُلُّ على هذا قَوْلُهُ: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤٤﴾﴾ [الصّافّات: 143 - 144]، وهذا كما يُقالُ: عَرْصَةُ القيامَةِ وعَراءُ القيامَةِ"[1].

دلالةُ (الواو) في ﴿وَهُوَ﴾:

النَّبذُ الكاملُ بالإهمالِ والذَّمِّ الوابل

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بـ(الواو) في قولِه تعالى: ﴿لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾؛ للدَّلالة على الحالِ، والغرضُ من الحاليَّةِ تقييدُ حَدَثِ النَّبذ بحالةِ المَذمَّة، وبيانُ هيئةِ المَنبوذ بكونِه مَذمومًا مُعابًا غيرَ مُكرَّمٍ ولا

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 30/ 617.

مَمدوح، وبذلك القيدِ يكونُ النَّبذ في أعلى درجاتِ الإهمال للمَنبوذ، فقد تُرِكَ على أرضٍ بلقَعٍ في حالةِ مَذمَّةٍ واستنقاصٍ قوليٍّ وفعليٍّ.

دلالةُ تقييدِ جَوابِ الشَّرط بالجُملةِ الحاليَّة ﴿وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾:

قيَّدَ النَّظمُ الكريم جوابَ الشَّرط بالجملةِ الحاليَّة، في قولِهِ تعالى: ﴿لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾، والغرضُ منَ التَّقييد تحديدُ أنَّ النَّبْذ كانَ مَصحوبًا بحالةِ المَذمَّةِ ومُقترنًا بها؛ للاحترازِ عن مُصاحبةِ المدحِ حالةَ الطَّرح والتَّرك، ولمّا كان جوابُ شرطِ ﴿لَّوْلَآ﴾ مُمتنعًا لوجودِ الشَّرط وتحقُّقِه، وهو تداركُ نعمةِ ربِّه لهُ بالتَّوبةِ والصَّفح والمُسامحة؛ يكونُ الجوابُ وقيدُهُ غيرَ مُتحقِّقَينِ معًا، أي: لوجودِ النِّعمة الرَّبّانيَّة امتنعَ الطَّرحُ بالعراء المُقترنُ بالذَّمِّ له، قال الرّازيُّ: "تَقْديرُ الآيَةِ: لَوْلا هذهِ النِّعْمَةُ؛ لَنُبِذَ بِالعَراءِ مَعَ وصْفِ المَذْموميَّةِ، فَلَمّا حَصَلَتْ هَذِهِ النِّعْمَةُ؛ لا جَرَمَ لَمْ يوجَدِ النَّبْذُ بِالعَراءِ مَعَ هَذا الوَصْفِ؛ لِأَنَّهُ لَمّا فَقَدَ هَذا الوَصْفَ؛ فَقَدْ فَقَدَ ذَلِكَ المَجْموعَ"[1]، وهذا التَّوجيهُ هو المَقبولُ دونَ ما ذهبَ إليه الزَّمخشريُّ من أنَّه نُبِذَ بالعراءِ لكنْ معَ عدمِ المذموميَّة، وجَعْلُ مَحطِّ الامتناعِ الجملةَ الحاليَّة دونَ النَّبذ، فقال: "وقد اعتُمِدَ في جوابِ ﴿لَّوْلَآ﴾ على الحالِ، أعني قوله: ﴿وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾، يعني: أنَّ حالَهُ كانت على خِلافِ الذَّمِّ حينَ نُبِذَ بالعَراء، ولولا توبتُهُ؛ لكانتْ حالُهُ على الذَّمِّ"[2]، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ (النَّبذَ) في حَدِّ ذاته - فضلًا عن كونِهِ بالعَراء - لا ينسجمُ معَ مَن تداركَتْهُ النِّعمةُ الرَّبّانيَّة، وكونُ الحالِ محطَّ الامتناع دونَ الحالِ وعاملِها تحكُّمٌ محضٌ، وشايَعَهُ على ذلك الطَّيبيُّ والقاضي البيضاويُّ بقوله: "الحالُ هو الَّذي اعتمدَ عليه الجوابُ؛ لأنَّها المنفيَّة دونَ النَّبذ"[3]، وإنَّما قصَروا حالةَ الامتناعِ على الحالِ دونَ النَّبذ بالعَراء؛ لأنَّهم توهَّموا أنَّ النَّبذ تنجيةٌ، وهي نعمةٌ، لكنَّ لفظَ (النَّبذ) لا يليقُ بمَن أدركتْهُ النِّعمة، ولذا فإنَّه أُخرجَ من الحوت مُعزَّزًا مكرَّمًا، فوُضِعَ على أرضٍ، وأُنبتت عليه اليقطينُ إكرامًا معَ عدمِ الذَّمِّ، وهو اللّائقُ بكرامةِ الأنبياء والمُرسَلين، لهم من اللّه أزكى الصَّلوات وأتمُّ التَّسليمات.

ولابنِ عاشور تحليلٌ آخرُ لتركيبِ النَّظمِ تخلُّصًا من ذلك التَّحكُّم أبانَ عنهُ بقوله: "ويَلوحُ

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 30/ 617.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 596.
(3) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 15/ 603، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 9/ 19.

امتناعُ كلٍّ من النَّبذ والمَذمَّةِ لوجودِ النِّعمة والمَرحَمةِ

لي في تَفْصيلِ النَّظْمِ وجْهٌ آخَرُ، وهوَ أنْ يكونَ جَوابُ ﴿لَّوْلَآ﴾ مَحْذوفًا دَلَّ عليه قَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ مع ما تُفيدُهُ صيغَةُ الجُمْلَةِ الاسْميَّةِ مِنْ تَمَكُّنِ الكَظْمِ، فَتِلْكَ الحالَةُ إذا اسْتَمَرَّتْ؛ لَمْ يَحْصُلْ نَبْذُهُ بِالعَراءِ، ويَكونُ الشَّرْطُ بـ ﴿لَّوْلَآ﴾ لاحِقًا لِجُمْلَةِ: ﴿إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾، أي: لَبَقِيَ مَكْظومًا، أي: مَحْبوسًا في بَطْنِ الحوتِ أبَدًا، وهو معنى قَوْلِهِ في سورَةِ الصّافّاتِ: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤٤﴾﴾ [الصافات: 143 - 144]، وتَجْعَلُ جُمْلَةَ: ﴿لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾ استِئْنافًا بَيانيًّا ناشِئًا عَنِ الإجْمالِ الحاصِلِ مِنْ مَوْقِعِ ﴿لَّوْلَآ﴾، و(اللّامُ) فيها لامُ القَسَمِ لِلتَّحْقيقِ؛ لِأنَّهُ خارِقٌ لِلعادَةِ فَتَأْكيدُهُ لِرَفْعِ احْتِمالِ المَجازِ، والمَعْنَى: لَقَدْ نُبِذَ بِالعَراءِ، وهوَ مَذمومٌ"[1]، والَّذي يبدو أنَّ فيه تكلُّفًا ظاهرًا، وأظهرهُ جَعْلُ اللّامِ في ﴿لَنُبِذَ﴾ للقَسَمِ.

دلالةُ الإدماج في ﴿لَنُبِذَ﴾ ﴿مَذْمُومٌ﴾:

أثـرُ التَّـوبـة في إحـلالِ الفضلِ والنِّعمة

أدمجَ النَّظمُ الكريم ذِكرَ التَّوبةِ وفضلِها والضَّراعةِ وأثرِها مع ذِكرِ إنجاءِ اللّه تعالى نبيَّهُ يونُس عليه السلام بعد حالةِ الكَربِ الشَّديد، فقال تعالى: ﴿لَّوْلَآ أَن تَدَارَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾، قال ابنُ عاشور: "وأُدْمِجَ في ذَلِكَ فَضْلُ التَّوْبَةِ والضَّراعَةِ إلَى اللّه، وأنَّهُ لَوْلا تَوْبَتُهُ وضَراعَتُهُ إلى اللّه، وإنْعامُ اللّه عليه نِعْمَةً بَعْدَ نِعْمَةٍ؛ لَقَذَفَهُ الحوتُ مِنْ بَطْنِهِ مَيِّتًا، فَأخْرَجَهُ المَوْجُ إلَى الشّاطِئِ؛ فَلَكانَ مُثْلَةً لِلنّاظِرينَ، أو حَيًّا مَنْبوذًا بِالعَراءِ لا يَجِدُ إسْعافًا، أوْ لَنَجا بَعْدَ لَأْيٍّ، واللّه غاضِبٌ عَلَيْهِ، فَهوَ مَذْمومٌ عِنْدَ اللّه، مَسْخوطٌ عليه، وهيَ نِعَمٌ كَثيرَةٌ عليه؛ إذْ أنْقَذَهُ مِنْ هَذِهِ الوَرَطاتِ كُلِّها إنْقاذًا خارِقًا لِلعادَةِ، وهذا المَعْنَى طويَ طَيًّا بَديعًا، وأُشيرَ إليه إشارَةً بَليغَةً بِجُمْلَةِ: ﴿لَّوْلَآ أَن تَدَارَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾"[2].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 106.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 106.

دلالةُ ﴿مَذۡمُومٗ﴾ مادَّةً وصيغةً:

المُذنِبُ ذو العَيب مذمومٌ بلا رَيب

عبَّر النَّظمُ الكريمُ بلفظِ اسمِ المَفعول ﴿مَذۡمُومٗ﴾، في قولِه تعالى: ﴿لَنُبِذَ بِٱلۡعَرَآءِ وَهُوَ مَذۡمُومٞ﴾؛ للدَّلالةِ بصيغتِه على وقوعِ الذَّمِّ عليه على سبيلِ الثَّبات والاستمرار؛ لأنَّ مَن لم يوفَّقْ للتَّوبةِ فإنَّهُ يُنبَذُ، ويُذَمُّ ذمًّا ثابتًا، ولذا عُبِّرَ عنه بصيغةِ الاسم، ويدلُّ بمادَّتِه إمّا على معنى: المُذنِب؛ لأنَّ الذَّنْبَ يَقْتَضي الذَّمَّ في العاجِلِ والعِقابَ في الآجِلِ، فيكونُ مَجازًا مُرسَلًا من تسميةِ الشَّيءِ بما يَؤولُ إليه، وهو معنى قولِه في آيَةِ الصّافّات: ﴿فَٱلۡتَقَمَهُ ٱلۡحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٞ ١٤٢﴾ [الصّافات: 142]، وإمّا بِمَعْنَى العَيْب، وهو كَوْنُهُ عاريًا جائِعًا، فَيَكونُ في معنى قولِه: ﴿۞فَنَبَذۡنَٰهُ بِٱلۡعَرَآءِ وَهُوَ سَقِيمٞ ١٤٥﴾ [الصّافات: 145]؛ فَإنَّ السُّقْمَ عَيْبٌ أيْضًا"[1].

دلالةُ الجُملة الاسميَّة ﴿وَهُوَ مَذۡمُومٞ﴾:

مَن لَم تُدرِكْهُ العِنايةُ؛ استمرَّتْ، وثبتتْ لهُ الغواية

عبَّر النَّظمُ الكريم بالجُملة الاسميَّة في قولِه تعالى: ﴿وَهُوَ مَذۡمُومٞ﴾؛ للدَّلالة على ثُبوتِ الذَّمِّ ودَوامِه للمُسندِ إليه؛ لأنَّ مَن لم تُدرِكْهُ نعمةُ ربِّه وعنايتُهُ ورحمتُهُ؛ فإنَّه يستمرُّ ذَمُّهُ، ويدومُ قَدحُهُ.

دلالةُ (الفاءِ) في ﴿فَٱجۡتَبَٰهُ﴾ والغرضُ منها:

تفرَّعَ على التَّخليةِ إثباتُ التَّحلية

عبَّر النَّظم الكريمُ بـ(الفاءِ) في قولِه تعالى: ﴿فَٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ﴾؛ للدَّلالةِ على عطفِ المُثبَتِ على المَنفيِّ؛ إذ عُلِمَ مِن ﴿لَّوۡلَآ﴾ أنَّ اللّه تعالى لم يَنبِذْهُ بالعَراء، ولم يَذُمَّهُ؛ لوجودِ النِّعمة المُحيطةِ به من ربِّه الكريم، وبعدَ التَّخليةِ بالنَّفي لساحتِه؛ أثبَتَ له النَّظمُ بـ(الفاءِ) التَّفريعيَّةِ على ذلك النَّفي الاصطفاءَ والاختيارَ؛ ليكونَ من عبادِ اللّه المُقرَّبين، قال ابنُ عاشور: "فُرِّعَ على هذا النَّفْيِ الإخْبارُ بِأنَّ اللّه اجْتَباهُ، وجَعَلَهُ مِنَ الصّالِحينَ"[2]، في حين جعلَ الهرريُّ قولَه:

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 107.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 107.

﴿فَٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ﴾ مَعطوفًا على مُقدَّر، أي: (فَتَدارَكَتْهُ نعمةٌ ورحمةٌ مِن ربِّه، فاصطفاهُ، وجمَعَهُ إليه)[1].

دلالةُ الفعلِ ﴿فَٱجۡتَبَٰهُ﴾ مادَّةً وصيغةً:

تلاحُقُ التَّوبات والتَّسبيحات أفرَزَتْ توالِيَ الانتخاباتِ والاجتباءات

عبَّر النَّظمُ الكريم بالفعلِ الماضي في قولِهِ تعالى: ﴿فَٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ﴾؛ للدَّلالةِ بمادَّتِهِ على الاصطفاءِ والانتخاب؛ لأنَّ الجَبْيَ هو الجَمْعُ بقيدِ الانتخاب، وسُمِّيَ مَن يجمعُ المالَ الزّكويَّ جابيًا؛ لأنَّه يجمَعُ المالَ، وينتخبُ أوسطَه وأعدَلَه، فيكونُ الاجتباءُ انتخابًا واصطفاءً واختيارًا إلهيًّا، كما تُفيدُ صيغةُ (الافتعال) دلالةَ المُبالغة والحُصول بطريقِ التَّحوُّلِ التَّدريجيِّ حتّى كانَ منَ المُصطفَيْنَ الأخيار.

دلالةُ الإضافةِ في ﴿رَبُّهُۥ﴾:

التَّشريفُ والتَّربية لمَن تابَ وكانَ ذا تَبصِرة

أضافَ النَّظمُ الكريم لفظَ (الرَّبِّ) إلى ضميرِ الغائبِ العائدِ إلى (يونسَ) ﷺ في قولِهِ تعالى: ﴿فَٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ﴾؛ للدَّلالة على التَّشريفِ للمُضاف إليه؛ إذِ اكتسبَ مرجِعُ الضَّميرِ شَرَفًا وفخامةً من نسبةِ الرَّبِّ لهُ إليه؛ إذِ الأشياءُ إنَّما تعظُمُ بانتسابِها لمَولاها الغنيِّ، كما دلَّ المضافُ على علَّةِ الاجتباء؛ إذِ الرَّبُّ هو المُربّي والمُكمِّل للآخرين؛ فيكونُ ذلك تعليلًا للاجتباءِ، ودالًّا على تربيةٍ عميقةٍ لذلك المُجتبَى.

دلالةُ (الفاءِ) في ﴿فَجَعَلَهُۥ﴾:

الصَّيرورةُ منَ الصّالحين بالتَّوبةِ لربِّ العالَمين

عطفَ النَّظمُ الكريم بـ(الفاء) قولَه تعالى: ﴿فَجَعَلَهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ على ما قبلَه؛ للدَّلالة على التَّفريعِ والتَّسبُّب؛ إذ صيرورتُهُ من الصّالحين مُسبِّبَةٌ عن الاجتباءِ والاصطفاءِ الإلهيِّ، وفي ذلك إشارةٌ إلى إكرامِ ذلك النَّبيِّ العظيم بعد أنْ تعرَّضَ لابتلاءٍ شديد، لكنَّه استغفرَ ربَّهُ، وسبَّح له، وتاب، حتّى قرَّبَهُ، وجعلَه من عبادِهِ الصّالحين.

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 114.

دلالةُ الفعلِ الماضي (جَعَلَهُ):

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالفعلِ (جَعَلَ)، في قولِهِ تعالى: ﴿فَجَعَلَهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾؛ للدَّلالة على التَّصييرِ والتَّحويل؛ إذ فعلُ (الجَعْل) يدلُّ على التَّقديرِ والخَلقِ والإيجادِ والتصيير، فقد صيَّره من الصّالحين، وتلك نعمةٌ أخرى بعدَ نعمةِ الاجتباء، فكما اختارَه، واصطفاهُ من بينِ عامَّةِ النّاس رسولًا جعلَه في ديوانِ الصّالحين، فهو تكريمٌ بعد تكريم، تمثَّلَ التَّكريمُ الأوَّل بالانتقاءِ والاستخراجِ، والتَّكريمُ الثّاني بالإدخال.

الانتقاءُ من العامَّة والإدخالُ في الخاصَّة

دلالةُ ﴿مِنَ﴾ والغرضُ منها:

عبَّر النَّظمُ الكريمُ بحرفِ الجرِّ ﴿مِنَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿فَجَعَلَهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾؛ للدَّلالة على التَّبعيض، فقد صيَّرَهُ ربُّه بعدَ الاجتباءِ صالحًا من الصّالحينَ وواحدًا من جُملتهم الطَّيّبين.

دلالةُ التَّعريفِ بـ(أل) في ﴿ٱلصَّٰلِحِينَ﴾:

عبَّر النَّظمُ الكريم بلفظِ ﴿ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ مُعرَّفًا بـ(أل)، في قولِهِ تعالى: ﴿فَجَعَلَهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾؛ للدَّلالة على الجنسِ الصّادق بالاستغراقِ الكلّيِّ، وفيهِ إشارةٌ إلى أنَّ الصّالحين معروفونَ بحقيقتِهم القائمةِ على الصَّلاح والإصلاح ضِدَّ الفسادِ والإفساد، وهنالك إشارةٌ إلى عِلَّة الاجتباء والجَعْل، وهي الصَّلاح، فإنَّ صيروتَه منهم دالَّة على اتِّصافِه بالصَّلاح.

علَّةُ الاجتباءِ والاختيار كونُهُ من الصّالحينَ الأخيار

دلالةُ ﴿ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ مادَّةً وصيغةً:

عبَّر النَّظمُ الكريم بلفظِ اسم الفاعل في قولِهِ تعالى: ﴿فَجَعَلَهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾؛ للدَّلالةِ على الذَّوات المتَّصفة بالصَّلاح، وأُريد به دلالةُ الثُّبوتِ والدَّوام لوصفِ الصَّلاح في تلك الفئةِ من النّاس، وهم الأنبياء والرُّسُل الكرام، أي: "الَّذين رَسَخوا في رُتبةِ الصَّلاح، فَصلحوا في أنفُسِهم للنُّبوَّةِ والرِّسالة، وصلح بهم غيرُهُم"[1]، وقال

أصلُ الخيرِ الصَّلاح، وثمرتُهُ الفَلاح

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 333.

ابن عاشور: "والمُرادُ بِـ﴿ٱلصَّٰلِحِينَ﴾: المُفَضَّلونَ مِنَ الأنْبياءِ، وقَدْ قالَ إبْراهيمُ عليه السلام: ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [الشُّعَراء: 83]؛ وذَلِكَ إيماءٌ إلَى أنَّ الصَّلاحَ هوَ أصْلُ الخَيْرِ ورَفْعُ الدَّرَجاتِ"[1].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

النَّبْذُ والقَذفُ والطَّرحُ:

النَّبذُ: يُلاحَظُ فيهِ تركُ الشَّيءِ، وجَعْلُهُ طريحًا في مَحلٍّ آخَر على جهة الذَّمِّ والاستنقاص، قال الرّاغب: "النَّبْذُ: إلقاءُ الشَّيءِ وطرحُهُ لقلَّةِ الاعتدادِ به، ولذلك يقالُ: نبَذْتُهُ نبْذَ النَّعلِ الخَلِقِ، قال تعالى: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران: 187]؛ لقلَّة اعتدادِهم به، و﴿نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: 100]، أي: طرَحوه لقلَّة اعتدادِهم به"[2]، ولذا قال العسكريُّ: "الفرقُ بينَ (النَّبذ) و(الطَّرح): أنَّ النَّبذَ اسمٌ لإلقاءِ الشَّيءِ؛ استهانةً به واستغناءً عنه، والطَّرحُ: اسمٌ لجنسِ الفعل، فهو يكونُ لذلك ولغيرِهِ"[3]، وأمّا القذفُ؛ فهو ما يُلاحَظُ فيه مُطلَقُ الرَّمي مِن دونِ قيدِ نيَّةِ سوءٍ، والطَّرحُ: هو مُطلَقُ تبعيدِ الشَّيءِ عن نفسٍ[4].

النَّبذ أخصُّ مُطلقًا منَ القَذفِ والطَّرح

الكَظْمُ والحَبْسُ:

الكَظْمُ: هو ضَبطُ شيءٍ وحبسُهُ في الباطنِ عن أنْ يَبدوَ، كالحُزن والغَمِّ والغَيظِ والابتلاءِ، وتُستعمَلُ فيما يكونُ إظهارُهُ غيرَ مَطلوب[5]، قال ابنُ فارس: "كظَمَ أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على معنًى واحدٍ، وهو الإمساكُ والجمعُ للشَّيءِ، من ذلك الكظمُ: اجتراعُ الغَيظ والإمساكُ عن إبدائه، وكأنَّه يَجمَعُهُ الكاظِمُ في جوفِهِ[6]، ويكونُ صفةَ حُسْنٍ عندما لا يقومُ الغاضبُ بإخراجِ غضَبِهِ.

الكَظْمُ أخصُّ مُطلقًا منَ الحَبْس

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 107.
(2) الرّاغب، المفردات: (نبذ).
(3) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 297.
(4) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 4/ 230.
(5) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 10/ 62.
(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (كظم).

وأمّا الحَبْسُ؛ فهو التَّوقيفُ في مكانٍ، أوْ على منظورٍ وبرنامجٍ مُعيَّنٍ حتّى لا يتعدّاه[1]، ولهذا عبَّرَ بهِ النَّظمُ في قولِهِ تعالى: ﴿إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾؛ للدَّلالة على أنَّه محبوسٌ ممنوعٌ منَ الخروج، وقدِ امتلأ بالغضَب الَّذي لا يُفَرَّجُ عنه إلّا بالتَّسبيح والنِّداء والثَّناء على اللّه تعالى.

العَراء والأرض:

العَراءُ: المكانُ المُتَّسِعُ الَّذي لا سُترة بهِ[2] مِن جدارٍ أوْ سقفٍ أوْ شجَرٍ[3]؛ لأنَّ أصلَ العَراء من العُرْي، وهوفُقدان السُّترة، ومِن الباب: رجلٌ عارٍ منَ اللِّباس السّاترِ لبدنِهِ، وفرسٌ عَريٌّ من السَّرج، وهو عَريٌّ من العيوبِ؛ إذا لم تَسترْهُ العُيوب، فاستعمالُه في الأرضِ التي لا نباتَ فيها ولا بناءَ يسترُ الأرضَ على سبيلِ التَّجوُّزِ الاستعاريِّ.

العَراءُ أخصُّ مطلقًا من الأرضِ

وأمّا الأرضُ؛ فهي ما سَفَل وما يُقابِلُ السَّماء، وهو اسمُ جنسٍ يصحُّ إطلاقُهُ على كلِّ ما يُقابلُ السَّماء، فإذا أُطلِقت في مُقابل السَّماء: تشمل جميعَ ما سفَلَ من الجَماد والنَّبات والحَيوان[4]، قال تعالى: ﴿أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [يوسف: 9]، أي: مكانًا وقطعةً من الأرض، سواءٌ كانت عَراءً أوْ غيرَ عَراء، وبهذا يظهَرُ لطفُ التَّعبير بالعَراء دونَ الأرض في قولِهِ تعالى: ﴿لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾.

الاجتباءُ والاختيارُ والاصطفاء:

الاجتباءُ: هو الجمعُ بقيدِ الانتخابِ والاستخراج، يقال: جَبَيْتُ الخَراجَ؛ إذا حصَّلتُهُ، وأخرجتُهُ منْ أموالِهم، وجبيتُ المالَ؛ إذا استخرجتُهُ، وجمعتُهُ من الأموال؛ فمعناه الجبيُ بإضافةِ خصوصيَّةِ الصّيغة وهي (الافتعالُ)؛ فإنَّها تدلُّ على الدِّقَّة والامتيازِ الخاصِّ والاختيار[5].

العنصرُ المشتركُ فيها الانتخابُ، والفروقُ في الخصوصيّات والقيودِ المُلاحَظة

(1) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 2/ 143.
(2) الفيوميّ، المصباح المنير: (عري).
(3) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 8/ 109.
(4) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 1/ 61.
(5) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 2/ 48.

وأمّا الاصطفاءُ؛ فيُلاحَظُ فيه الخلوصُ عن الكُدورة.

والاختيارُ: يُلاحَظُ فيه الرَّغبةُ إلى شيءٍ وانتخابُهُ مع تفضيلِهِ.

ولذا عبَّر النَّظمُ بالاجتباء في قولِهِ تعالى: ﴿فَٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَجَعَلَهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، دونَ الاصطفاءِ والاختيار؛ لأنَّ يونُس ﷺ كان في ظرفٍ عصيبٍ، ونُجّيَ منه بالنِّعمة الرَّبّانيَّة، فيحتاجُ إلى جمعٍ بعدَ تفرُّقٍ، وتحصيلٍ بعدَ شعورٍ بالانفراد داخلَ الحوت.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والستون،
سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 63 ، 822 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-647-00-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 63 : المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-647-00-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7111585 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"